Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

Challenges and Obstacles Facing the Development Process in Hawija District Analytical Social Study

Hussein Khalaf Hussein
Department of Sociology / College of Art/
University of Mosul/ Mosul -Iraq

Khalil Mohamed Husean
Department of Sociology / College of Art/
University of Mosul/ Mosul -Iraq

Article Information

Article History:
Received Mar, 1, 2025
Revised Mar, 13 .2025
Accepted Mar, 23, 2025
Available December ,1, 2025

Keywords:
Development Constraints,
Social Challenges,
Community

Correspondence:
Hussein Khalaf Hussein
hussein.23arp206@student.uomosul.edu.iq

Abstract

This study aims to analyze the obstacles and challenges that hinder and limit the development process in the Hawija district of Kirkuk Governorate, from a socio-analytical perspective, this study deals with the social, political, economic, environmental, health and administrative aspects that hinder development, with a focus on the impact of historical factors and conflicts on the development reality in the region.

The research relies on the descriptive analytical approach, where it relies on previous theoretical studies in addition to relying on the observations of the researcher that he observes in the study community, so the study seeks to provide a deeper understanding of the development reality in the Hawija district, and then propose solutions that contribute to overcoming the current obstacles and promoting sustainable development in the region.

DOI:, /10.33899radab.2025.157857.2329©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التحديات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية في قضاء الحويجة
دراسة اجتماعية تحليلية

حسين خلف حسين * **خليل محمد حسين ****

المستخلص:

* قسم الاجتماع / كلية الاداب / جامعة الموصل / الموصل – العراق
** قسم الاجتماع / كلية الاداب / جامعة الموصل/ الموصل – العراق

ان هذه الدراسة تهدف إلى تحليل المعوقات والتحديات التي تعرقل وتحدُّ من عملية التنمية في قضاء الحويجة التابع الى محافظة كركوك، من منظور اجتماعي تحليلي، ان هذه الدراسة تتناول الجوانب والنواحي الاجتماعية، والسياسية، الاقتصادية، والبيئية، والصحية، والادارية التي تعيق التنمية، مع التركيز على تأثير العوامل التاريخية والنزاعات على الواقع التنموي في المنطقة.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يتم الاعتماد على الدراسات النظرية السابقة فضلاً عن الاعتماد على ملاحظات الباحث التي يلاحظها في مجتمع الدراسة، لذا تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق للواقع التنموي في قضاء الحويجة، ثم اقتراح حلول تساهم في تجاوز المعوقات الحالية وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المعوقات، التحديات الاجتماعية، المجتمع المحلي

اولاً: تحديد موضوع الدراسة.

إن هذه الدراسة تتناول اهم المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق عموماً وفي قضاء الحويجة التابع لمحافظة كركوك خصوصاً، فهذا القضاء يعاني من مشكلات ومعوقات تعترض طريق التنمية، ومن هذه التحديات، التحديات الاجتماعية والمتمثلة بانتشار الأمية والجهل اللذين كانت نسبتهما كبيرة في المجتمع العراقي وفي مجتمع قضاء الحويجة ايضاً، انطلاقاً من الكل ينعكس على الجزء، يضاف الى ذلك الثقافة المؤخرة للتنمية والتي فاقمت المشكلة اكثر، فهنالك انتشار للقيم الثقافية المعطلة للتنمية، مثل المحسوبية والمنسوبية، وقيم البداوة المتمثلة بالعنصرية القبلية، وعدم الالتزام بالمواعيد، والكسل، والتواكل الاستسلام للواقع حتى اذا كان سلبياً وعدم القيام باية محاولة لتغييره، لان في اعتقاد المجتمع أنه كتب عليهم فلا مفرَّ منه، وغيرها من المعوقات، فضلاً عن التحديات الاقتصادية التي تتمثل بانتشار البطالة، وضعف القطاع الخاص، مما نتج عن ذلك محدودية الاستثمارات، زد على ذلك غلبة مشكلة الفقر على الناس فالفقر بادٍ على وجوههم وغيرها من المشاكل، يقابل ذلك نقص الموارد البشرية المهنية وذات الكفاءة العالية والمالية.

فضلا عن التحديات الصحية والمناخية والتحديات التنظيمية والإدارية والمتمثلة بضعف التنسيق بين الدوائر الحكومية، مما ينتج عن ذلك تأخر تنفيذ المشاريع الخاصة بالتنمية، اما التحديات السياسية فتتمثل بضعف الوعي السياسي، وانتشار الفساد، وانتشار ظاهرة الزبائنية السياسية [1](*)خاصةً بعد احداث 2003م، وعدم قيام المسؤولين السياسيين بجلب المشاريع التنموية الكبرى الى القضاء، وعدم تغليب المصلحة العامة على الخاصة، وفي ظل انتشار هذه السلبيات التي ذكرت سابقاً فالتنمية لم تستطع ان تقيم نهضة جذرية تضع العراق وتحديداً مجتمع قضاء الحويجة مع مجتمعات الدول الرائدة والمتطورة، وبذلك أتت دراستنا تدرس هذه المشكلة، إذ ستكون الدراسة على ثلاثة مباحث مع مبحث الاطار المنهجي الخاص بعناصر الدراسة، اما المبحث الثاني فقد تناول إيكولوجيا الحويجة، والمبحث الثالث كان يحتوي على اهم التحديات التي تواجه عملية التنمية في قضاء الحويجة، ثم بعد ذلك ذكر اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، وأهم التوصيات التي انبثقت من هذه الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة.

ان هذا البحث يسلط الضوء ويركز على اهم المعوقات التي تجعل التنمية مضطربة في قضاء الحويجة، فهذا البحث يحدد عوامل الضعف السلبية التي تحد وتؤثر في التنمية وفي الوقت نفسه يعالج هذا البحث هذه المشكلة من خلال النتائج التي سوف تتمخض من البحث، ثم بعدها يتم استعراض اهم التوصيات التي يمكن تطبيقها في المستقبل لمعالجة الوضع التنموي في العراق وفي قضاء الحويجة خصوصاً، فأهمية الدراسة تمثلت بقسمين:

1. الأهمية النظرية: ان هذا البحث محاولة لإضافة معلومات جديدة الى حقل مهم من حقول علم الاجتماع وهو علم اجتماع التنمية.
2. الأهمية التطبيقية: يمكن استثمار النتائج التي يتوصل اليها البحث في معالجة أبرز التحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق عموماً وفي قضاء الحويجة خصوصاً.

[1](*) الزبائنية السياسية: وهي عبارة عن قيام السياسيين بتقديم منافع شخصية للمواطنين، مقابل قيام الموطنين بدعم هؤلاء السياسيين في الانتخابات او غيرها، فمصطلح (الزبائنية) مشتق من كلمة (زبون)، فهي علاقة عرض وطلب فالسياسي يعرض الخدمات والمواطن يطلبها مقابل تقديم الولاء للسياسي.

ثالثاً: اهداف الدراسة.

التعرف على ايكولوجيا الحويجة.

1. التعرف على اهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية في قضاء الحويجة.

رابعاً: المنهج المستخدم في الدراسة.

إن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي فهو يهتم بوصف ظاهرة الدراسة في جميع جوانبها ويرمي الى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات، بعدها يتم الخروج بالاستنتاجات [1]، فهو من أكثر المناهج التي تستخدم في الدراسات النظرية والإنسانية.

المبحث الأول

التعرف على ايكولوجيا الحويجة

إن هذا المبحث يتضمن معلومات تعريفية عن موقع قضاء الحويجة وما الأماكن المحيطة به ، وطبيعة ارضه والموارد المائية الموجودة فيه، وذكر طبيعة المجتمع الذي يقطن هذه المنطقة واجمالي عدد سكانه.

1. الموقع الجغرافي:

تتمثل منطقة الدراسة بقضاء الحويجة، بوحداتها الإدارية المتكونة من مركز القضاء وناحية الرياض، وناحية العباسي، وناحية الزاب، إذ يعد القضاء أحد الأقضية التابعة لمحافظة كركوك، أما موقعه بالنسبة لمحافظة كركوك فهو يقع ضمن الجزء الغربي من المحافظة، ويقع على جانبي نهر الزاب الأسفل عند التقائه بنهر دجلة، أما حدوده المكانية فيحدد علاقة القضاء بالمناطق المحيطة أو التي تقع خارج حدوده ويحد القضاء من الشمال قضاء مخمور وناحية الملتقى وقضاء الدبس، ومن الجنوب محافظة صلاح الدين، ومن الشرق ناحية تازة وناحية يايجي، ومن الغرب قضاء بيجي وقضاء الشرقاط التابعين لمحافظة صلاح الدين، ويقع قضاء الحويجة فلكياً تبعاً لخطوط الطول ودوائر العرض على دائرة عرض (5630535 و34°5257) شمالاً ويمر بها خط الطول (43°20028 و43°008") شرقاً، واستحدث قضاء الحويجة بموجب المرسوم الجمهوري ذي الرقم (378) في 29 / 6 /1961، وكذلك ناحية الرياض، وفي عام 1974 استحدثت ناحية العباسي في قرية الجبور، وفي عام 1984فك ارتباط ناحية الزاب من قضاء الشرقاط وأضيفت الى قضاء الحويجة .[2]

يقع قضاء الحويجة ضمن المنطقة المتموجة وتسود الصفة السهلية على طبيعة سطح منطقة الدراسة وهي عبارة عن التواء مقعر واسع يمتد بين التوائين محدبين، هما من الشرق هضبة كركوك، ومن الغرب سلسلة تلال حمرين وقد ملأته عوامل التعرية بطبقة سميكة من الترسبات الرملية، والطفلية التي حملتها مياه الأنهار والسيول من الأراضي المرتفعة المحيطة بالمنطقة، ينحصر قضاء الحويجة بين خطي كنتور (520-319) م فوق مستوى سطح البحر في الأجزاء الشمالية الشرقية والشمالية، و تتميز أراضي القضاء بانحدار عام من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي بدلالة انحدار نهر الزاب الأسفل ليصب في نهر دجلة وتوجد انحدارات ثانوية يتجه بعضها نحو الجنوب الغربي باتجاه (وادي زغيتون) والآخر نحو الجنوب باتجاه (وادي السحل)، واتجاه شمال - جنوب متمثل بانحدار (وادي الفضا) [3]، الخريطة ذات الرقم (1) تبين موقع قضاء الحويجة بالنسبة لمحافظة كركوك وللعراق.

---

[1] بلقاسم سلاطنية و احسان الجيلاني، المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2012، ص136.

[2] عمر غازي عبد الله الجبوري، الكفاءة المكانية والوظيفية للخدمات الصحية والتعليمية في قضاء الحويجة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، 2021، ص13-14.

[3]- نفس المصدر، ص16-17.

خريطة (1) من عمل الباحث، تمثل موقع قضاء الحويجة بالنسبة لمحافظة كركوك وموقع محافظة كركوك بالنسبة للعراق.

.1 .1 طبيعة مجتمع الحويجة

إن مجتمع قضاء الحويجة يعدُّ من المجتمعات الريفية، والنظام القرابي فيه يكون حسب التسلسل القرابي الابوي، والفرد يصاهر في الغالب الذين ينتمون الى فخذه او قبيلته، وان الفرد يكون ولاؤه (للأعمام) أكثر من (أخواله).[1]

[1]- عبد الله صالح علي، التغير الاجتماعي في مركز قضاء الحويجة دراسة أنثروبولوجية اجتماعية، دراسة ماجستير منشورة، مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2006 ص44.

إن من اهم العشائر الموجودة في قضاء الحويجة هي الجبور والعبيد والبو حمدان والنعيم والبجاريين والسبعاويين [1]، والبو مفرج والعنزة والجميلة والقرغول والجحيش والخفاجة واللهيب والجوالة وغيرها من العشائر العربية [2]، وان هذه العشائر الموجودة في قضاء الحويجة في الماضي لم يمتهنوا مهنة الزراعة، بل كانوا رحلاً يسعون وراء الكلأ لابلهم ومواشيهم، وقامت الحكومة العراقية بإرسال عدد من المستشارين الزراعيين لتعليمهم كيفية زراعة الأراضي واستثمارها .[3]

ونشير هنا الى أن هنالك فئات أخرى تسكن مع العشائر العربية في قضاء الحويجة هي الاكراد والتركمان فضلا عن اقلية اثنية هم الشيشان الموجودون في ناحية العباسي.

وتجدر الإشارة بنا وبحكم اني على احتكاك مباشر مع أهالي القضاء فأن هذه العشائر المختلفة يوجد فيما بينها صراع ومنافسة على المناصب بسبب العقلية القبلية، مما اثر في توزيع الوظائف والسلطة في هذا القضاء بحسب الانتماء العشائري وليس بحسب الكفاءة وحتى في الانتخابات يتم اختيار المرشح على أساس الانتماء العشائري اما معيار الكفاءة فقد تم مسحه من قاموس المجتمع، زد على ذلك ان هذه العشائر اغلب افرادها مسلحون مما يجعل الوضع الأمني دائماً في مرمى التهديد، ومما زاد الطين بلة ان هنالك ايضاً جماعات دينية اسلامية منقسمة، وكل منها تدعي امتلاكها مطلق الحق، واستمرت الأوضاع هكذا حتى سقط القضاء بيد داعش عام 2014م، وبعد تحريره في عام 2017م، لم يتغير الوضع وعلى الرغم من ان هنالك كانت مبادرات للم الشمل وتعزيز روح الانتماء والنهوض بالمجتمع لكنها كانت فردية والغريب في الامر انها جوبهت بالرفض من قبل المتنفذين للحفاظ على مصالحهم الشخصية، فظلت المحسوبية والمنسوبية هي السائدة، وهذا كله انعكس سلباً على مشاريع التنمية في القضاء.

اما من ناحية عدد سكان القضاء ونواحيه وبحسب التقديرات الرسمية لوزارة التخطيط ولعام 2023م فقد بلغ عدد السكان المسجلين في قضاء الحويجة ونواحيه نحو (333,298) نسمة .[4]

المبحث الثاني

اهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية في قضاء الحويجة

في هذا المبحث سوف نركز على اهم المعوقات والتحديات التي تقف حائلاً امام تحقيق الاهداف التنموية في قضاء الحويجة، ليتسنى للمختصين والجهات المعنية بالتنمية اخذ دورهم الحقيقي في معالجة هذه التحديات، لتحقيق تطلعات المجتمع المحلي نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً.

اولاً: التحديات الاجتماعية Social Challenges))

1.الضغوط السكانية: إن الضغوط السكانية من اهم معوقات التنمية وتؤدي دوراً كبيراً في انتاج المشاكل الاجتماعية والكوارث في الوطن العربي، فهي بمرور الوقت تشكل ضغطاً على البنى التحتية والخدمات والتخصيصات المالية، فضلاً عن زيادة المناطق العشوائية غير المخططة وغيرها من المشاكل[5] ، وارتفع معدل النمو السكاني في قضاء الحويجة من (3%) عام 2012 الى (3.4%) عام 2022، والعجز السكني في القضاء اصبح كبيراً جداً إذ بلغ (2414) وحدة سكنية في عام 2022 وبنسبة بلغت (46.8%)، مما ينذر بخطر كبير جراء هذا

[2] مصعب احمد طه، دور الشعب الزراعية في تنمية المجتمع الريفي-دراسة ميدانية في قضاء الحويجة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2023، ص37.

[3] خليل إسماعيل، كركوك: دراسات في التكوين القومي للسكان، دار سردم للطباعة والنشر، العدد 2، السليمانية، العراق، 2003، ص152.

[4] نور طالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، مكتبة الإسكندرية، ط 2، العراق، 1999، ص53.

[1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية إحصاء كركوك، بيانات غير منشورة، 2025.

[2] صادق جبر المعموري، الإرهاب والتنمية البشرية في الوطن العربي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2016، ص91.

التزايد السكاني وعلى الأصعدة كافة [1]، وفي ظل هذا التزايد السكاني في القضاء سوف يكون هنالك تحدٍ كبير للتنمية المستدامة فيما يخص تامين احتياجات الأجيال القادمة في الحويجة.

2.ظاهرة الامية والتسرب الدراسي: إن الأمية هي مرض عابر للخلفيات الاثنية والعرقية والجنسية وان وباء الأمية لا يقتصر على الدول النامية فقط، بل حتى الدول المتطورة والتي تحتوي على نسبة كبيرة من الأمية، ان القوة الاقتصادية ومعرفة الكتابة والقراءة يسيران جنباً الى جنب فان غاب أحدهما كانت النتيجة هي التخلف (2)، فقضاء الحويجة عانى من الأمية، فضلا عن أنه يعاني ايضاً من مشكلة التسرب الدراسي إذ إن التسرب الدراسي في صفوف الذكور كان اعلى من الاناث خاصةً في المرحلة المتوسطة في منطقة الدراسة .(3)

3. التهميش الاجتماعي: لا يزال هنالك تفاوت كبير بين مناطق العراق في تقبل عمل المرأة، ولا زالت نسبة مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية منخفضة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة لعدة اسباب اقتصادية واجتماعية موروثة تمنع وصول المرأة الى سوق العمل وتنمية ادوارها ومشاركتها في عمليات البناء والتنمية، مما عزز من الواقع السلبي لظاهرة التمييز في توزيع فرص العمل لصالح الرجل وعلى حساب المرأة، ولعل ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم تتجاوز (60%) من اجمالي قوة العمل النسوية ، وهو مؤشر ودليل للتمييز الجنساني في الاقتصاد العراقي، فهنالك فجوة وعدم موازنة في توظيف النساء بين القطاع الخاص والعام ، إذ إن اغلب النساء تتجه نحو القطاع العام الحكومي ذي الدخل الأمن والمحمي وبنسبة (70.5%) لعام 2021 ، فنسبة الاناث العاملات في القطاع غير الرسمي بلغت (26.3%) مقارنة بالذكور (58.6%) ، وعند التركيز على سوق العمل العراقي نلاحظ أن من خصائص هذا السوق ان بعض العاملين يعملون لساعات طويلة لأكثر من 60 ساعة اسبوعيا وهذا مهدد ومحدد للعمل اللائق في القطاع الخاص (4)، وفي قضاء الحويجة اسهامات المرأة جداً ضعيفة في مشارع التنمية والقطاعات الحكومية إذ لحد الآن لم تأخذ نصيبها الكافي الحصول على الوظائف لجملة من المعوقات الثقافية والاجتماعية .(5)

4.التعايش السلمي: إن الاختلافات والتناقضات في أنظمة القيم بين المجموعات العرقية والإثنية والدينية والعنصرية القبلية، يمكن أن تؤدي إلى مواقف سلبية وتوترات بين المجتمعات، ويمكن لهذه العوامل الاجتماعية أن تعيق تطور ثقافة السلام، مما يزيد من احتمالات العلاقات الصراعية بينهم، (6)، وفي محافظة كركوك لا تزال معضلة التهميش موجودة، ولا يزال هنالك رفض لمبدأ الشراكة الحقيقية، إذ يعدُّ التركمان والمسيح أنفسهم الخاسر الوحيد في تبوء مناصب كبيرة، اما الكرد الذين يسكنون نسبة كبيرة من محافظة كركوك والعرب ايضاً الذين يسكنون كركوك وجنوب غرب المحافظة المتمثل بقضاء الحويجة، لا تزال اغلب المناصب تتناوب فيما بينهم، على أسس المحاصصة القومية والعرقية والقبلية، مما جعل السلم الأهلي مشوهاً في المنطقة، فهذه الصراعات خلقت فرصاً غير متساوية للحصول على الخدمات الحكومية بين سكان المدن التابعة الى كركوك وفي كركوك نفسها .[7]

5.الارهاب: إن الجهل بأمور الدين، والإهمال الاسري، والبطالة، والإحباط السياسي، والأفكار الهدامة، والتوجيه الخاطئ، وغياب القدوة العلمية، والكبت الديني، والرفقة الضالة، كلها عوامل تؤدي الى انزلاق افراد المجتمع نحو الإرهاب، وان الإرهاب هو آفة تدمر التنمية

---

[3]مهند محمد حميد ورائد احمد يوسف، النمو السكاني ومشكلة السكن في مدينة الحويجة لعام 2022، بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 18، عدد خاص، العراق، 2023، ص583.

4. John Corcoran, Bridge to Literacy No Child or Adult Left Behind, Kaplan Publishing, USA, 2009, pp

5- عطية بدوي سلمان وغيث عبدالله حسين، التسرب الدراسي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في قضاء الحويجة، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد5، العراق، 2022، ص453.

1- سمر سعدي خميس، عمل المرأة ومكانتها في كربلاء-دراسة ميدانية، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 4، العدد 25، جامعة بغداد، العراق، 2024، ص743-744.

2 احمد صالح عبد الله، تحديات التنمية الاجتماعية وسبل مواجهتها-دراسة ميدانية في قضاء الحويجة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2022، ص98.

()- Karina V. Korostelina, History Education in The Formation of Social Identity Toward Culture Of PEACE, 6 Palgrave Macmillan, First Edition, USA, 2013, p.35.

4- صلاح حسن احمد، تحديات التعايش السلمي بين الجماعات العرقية في المناطق المتنازع عليها في العراق - كركوك أنموذجا - دراسة سوسيو – سياسية، بجث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد46، جامعة كركوك، العراق، 2023، ص620-621.

والاقتصاد وتزعزع الامن وترمل النساء وتيتم الأطفال وتذمر الناس في الشوارع وتصرف موارد الدولة في تعزيز الأمن وتحدث الفرقة بين الأمة وتزهق النفوس وتدمر طاقات شباب الأمة وتدمر البنى التحتية الحكومية وغير الحكومية [1]، فالإرهاب لا زال يشكل خطراً على التنمية في قضاء الحويجة، ففي الأعوام السابقة تمكن الإرهاب من تأخير عملية التنمية في قضاء الحويجة، إذ احتل هذا القضاء المرتبة الثانية في عدد الجرائم الإرهابية التي استهدفت محافظة كركوك وبنسبة بلغت (19.47%) وبعدد عمليات بلغت (149) عملية إرهابية وبكثافة بلغت (23.9) عملية إرهابية/كم^2 للمدة 2011-2022 .[2]

6.الثقافة المتوارثة: وصف (شوقي جلال) في أحد مؤلفاته ثقافة المجتمع العربي بأنها ثقافة معلبات تاريخية، فالذات عندنا جوهر ثابت اكتمل مرة واحدة والى الابد، انها الذات التي لا يغيرها لا الزمان ولا البشر، فمجتمع الامس مثل مجتمع اليوم والمجتمع الآخر نريده مثل مجتمع الأنا، فلامجال للتنوع والحوار مع الآخر ولا مجال للتعاطف مع المخالف في الرأي، إنها ثقافة القدرية والعفوية، إنها الثقافة التي تلاحقنا من جيل الى جيل بما فيها من سلبيات واضحة لا نحاول التخلص منها، بل المشكلة أننا نتأقلم معها، إنها القيم التي يصفها (د. حسن حنفي) قائلاً (إنها تعطي الأولوية للأفندي على العامل وللعمل النظري على اليدوي، وللياقة البيضاء على الياقة الزرقاء، وللمدير على المنتج، وان الرزق مقدر سلفاً فما من دابة على الأرض إلا وعلى الله رزقها، والله لم يخلق الافواه لينساها)، إنها ثقافة الرجوع الى الماضي البعيد، والتراخي والتواكل والكسل عن الكد والعمل [3]، إذ لا يزال مجتمع قضاء الحويجة محكوم بهذه الثقافة التي أصبحت مرضاً بخاصرة التنمية، وجعلت القضاء يتأخر عن بقية المجتمعات في المجال التنموي.

ثانياً: التحديات الاقتصادية (Economic Challenges)

1.الازمة المعيشية: هنالك الكثير من الأسر في قضاء الحويجة تعاني من ضعف الانفاق الشهري بسبب الفقر، فأغلب الأسر يتراوح معدل انفاقها من (300) ألف دينار الى (600) ألف دينار، مما يعكس وجود ظروف معيشية صعبة تحيط بالأسر الساكنة في المنطقة، ويقابل ذلك ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وتزايد للنمو السكاني مع ارتفاع في متطلبات الحياة [4]، وأغلب الأسر تضطر الى تأجيل احتياجاتها من غذاء وغيره الى أوقات أخرى، بسبب ضعف الوضع المادي، وتعاني هذه الأسر في قضاء الحويجة، من ارتفاع معدلات الديون لانهم يؤمنون احتياجاتهم عن طريق الشراء بالأجل، او عن طريق الاقتراض[5]، وبلغ عدد الذين يعانون من الفقر في قضاء الحويجة (41810) الف شخص لما بعد عام 2003 ونسبة البطالة من 15 سنة واكثر بلغت (13%) في القضاء [6]، وفي ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة أن اكثر ما يستطيع فعله أهالي القضاء هو تامين لقمة العيش لهم ولأسرهم، أما تنمية القضاء وتطويره على المستويات كافة فتعدُّ شيئاً ثانوياً لديهم، والمعروف أن التنمية تحتاج الى مجتمع متكامل الاحتياجات يغذيها، وبدون هذا المجتمع المتكامل لا يمكن للتنمية أن تحقق أهدافها.

2.قلة التوظيف الحكومي: إن رغبة الخريجين في العراق بالتعيين الحكومي واجهتها الكثير من التحديات، فمن جهة اصبح القطاع العام متخماً بالموظفين، وفي الوقت نفسه القطاع الخاص لم تتبلور لحد الآن صورته الحقيقية في العراق، ومن جهة أخرى هنالك زيادة كبيرة في اعداد الخريجين في كل عام، فهؤلاء الخريجون ظلوا بين الحين والآخر يترددون الى المؤسسات الحكومية طمعاً في التعيين الحكومي، فهم لا زالوا يعتمدون على الاهل لإشباع احتياجاتهم مما يجعلهم دوماً في موقف محرج، فضلاً عن أن الكثير منهم يعرب عن خجله في العمل في البسطيات وغيرها من الاعمال التي لا تناسب كفاءتهم، فالكثير منهم يحاول الهجرة من البلد بسبب الخذلان المعنوي والمادي الذي واجهوه

---

5 خالد بن يوسف برقاوي، ظاهرة الإرهاب من منظور الشباب الجامعي ودور الخدمة الاجتماعية في التصدي لها، بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 24، العدد 48، السعودية، 2009، ص176.

6 ابتسام عبد السلام إبراهيم مصطفى ونصيف جاسم اسود الاحبابي، التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في محافظة كركوك والاثار الناتجة عنها للمدة 2011-2022، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد6، جامعة تكريت، العراق، 2024، ص156-157.

[1]- مصطفى النشار، في فلسفة الثقافة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 1999، ص124-125.

[4] -احمد فايق احمد ومحمد شلال خلف، أثر الخصائص الاقتصادية على الفقر الحضري في مدينة الحويجة، بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 19، العدد2، جامعة كركوك، العراق، 2024، ص394.

[5]- المصدر نفسه، ص401.

[6] - نعمان حسين عطية ورائد احمد يوسف وماجد عبدالله فاضل، تأثير التنمية المكانية على مظاهر الحرمان في محافظة كركوك، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 11، العراق، 2021، ص183.

في العراق (1)، وبلغت نسبة الافراد الذين يعملون في القطاع الحكومي في قضاء الحويجة (34.6%) فقط، اما الباقون فقسم منهم يعمل في أعمال حرة والقسم الآخر لم يتمكن من الحصول على فرصة عمل له .(2)

3.البقاء على الاقتصاد التقليدي: لا يزال العمل القائم على التواصل الشخصي والورقي والعمل في موقع واحد قائماً في العراق، إذ لم يتنوع الاقتصاد العراقي كثيراً، على الرغم من ظهور أعمال تقنية حديثة مثل العمل عن بعد، والتسويق الالكتروني، والعمل بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها، خاصةً بعد جائحة كورونا ((covid 19 فضلاً أن اغلب الدول النامية تعتمد الاقتصاد الريعي القائم على قطاع واحد كالقطاع النفطي او الزراعي.

4.الزراعة: من المعروف أن غالبية سكان الدول النامية يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل لهم، وان العاملين في الزراعة في هذه الدول تكون اولوياتهم فقط المأوى والملبس، فالإنتاجية منخفضة ليس بسبب كثرة السكان والذين يزاولون مهنة الزرعة فقط، بل إن التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة لا زالت بدائية ومتخلفة إذا ما قورنت بزراعة الدول المتقدمة، فإنتاجية المزارع في هذه الدول هي فقط للاستهلاك الذاتي وليست للتجارة، والطاقة البشرية هي التي تدير كل شيء هناك (3)، والزراعة في قضاء الحويجة تعاني من انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وقلة دعم الحكومة للفلاحين وضعف في تجهيزهم بالمبيدات والبذور المحسنة والآلات الزراعية والاسمدة المركبة، ومنظومات الري الحديثة، ومحدودية التكنولوجية الزراعية .(4)

5.الانتقال من القرى الى المدن: إن الهجرة الريفية الحضرية تأتي بمزيج من عوامل الدفع والسحب، فعوامل الدفع تشمل الإنتاجية الزراعية المتضائلة، والأرض المحدودة للزراعة، وفقدان الامن، والفقر، وعدم وجود فرص عمل في المناطق الريفية، أما عوامل السحب الى الحياة الحضرية فتشمل التطلع الى جودة حياة أعلى في المراكز الحضرية ، والحصول فرص عمل أفضل، والوصول إلى البنية التحتية المحسنة مثل الطرق، والكهرباء، ومرافق الرعاية الصحية، (5)، ففي العراق كانت من اهم أسباب الهجرة الريفية، قلة المياه الجوفية وملوحة التربة والمياه، والتكلفة العالية للمعدات الري والوسائل الزراعية الحديثة، وضعف الخدمات الصحية والتعليمية، والالتحاق بالوظائف الحكومية العسكرية وغيرها، وعدم جدية الحكومات على مر الزمن في تنمية وتطوير الريف .(6)

6. قصور وسوء استغلال الموارد الطبيعية: إنّ المشكلة الأساسية في الكثير من البلدان النامية لا تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية الموجودة تحت سطح الأرض، بل في عدم المقدرة على استغلال الموارد الموجودة تحت سطح الأرض، ويرجع السبب في ذلك الى عدم توافر أدوات الحفر اللازمة لإخراج هذه الموارد الى سطح الأرض، وعدم توافر العنصر المالي، وعدم وجود افراد متخصصين ولديهم خبرة ودراية تقنية وفنية كافية، وضيق السوق المحلي وعدم مقدرته على استيعاب كل ما ينتج من السلع، وضعف التصدير الى الأسواق المحيطة والعربية والعالمية [7]، وفي قضاء الحويجة لم يتم من قبل ولا الآن القيام بعمليات حفر وتنقيب لمعرفة ما يحتويه هذا القضاء من معادن غنية تجعله محط انظار الشركات الاستثمارية، التي تساهم بتشغيل اكبر عدد من سكان القضاء، وترفع المستوى الاقتصادي الخاص بهم، وتجعل القضاء يسير على سكة التنمية.

---

[1]-انتصار عباس إبراهيم الحسناوي، البطالة مفهومها-انوعها-بطالة الخريجين نموذجاً، بحث منشور في مجلة كلية التربية بنات، المجلد 27، العدد 4، جامعة النهرين، العراق، 2016، ص1300.

[2] -حارث سيروان عبد الله الجبوري، التحليل المكاني لحجوم الاسر في قضاء الحويجة لعام 2023، بحث منشور في مجلة مداد الآداب، المجلد 14، عدد خاص بالمؤتمرات، جامعة كركوك، العراق، 2024، ص1480.

[3] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، طبعة انجليزية، الرياض، السعودية، 2006، ص109.

[4]- محمد حامد عبد حسن الجبوري، تقييم الخدمات الزراعية ودورها في التنمية الزراعية في قضاء الحويجة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، 2022، ص158.

[5] ()- Emmanuel Niyonzima, Causes of Rural Urban Migration in Rwanda, Search Published in Business and International Economics Studies Journal, Vol. 6, No. 6, Rwanda, 2024, p.14.

[6]- عامر عبد الوهاب عيدان وجاسم عبد العزيز عباس، بعض المشكلات التي تدفع الفلاحين إلى ترك عملهم الزراعي والهجرة إلى المدينة من وجهة نظر بعض فلاحي قضائي المقدادية والخالص-محافظة ديالي، بحث منشور في مجلة التقني، المجلد 26، العدد1، العراق، 2013، ص9.

[7]- ممدوح مدبولي نصر وسهام عبد العزيز مروان، التنمية الاقتصادية، مركز التعليم المفتوح، ط1، القاهرة، مصر، 2007، ص16.

ثالثاً: التحديات المناخية (Climate Challenges)

إنَّ التغيرات المناخية مثل الفيضانات، وموجات الحر الشديد، والجفاف، لها دور كبير في قتل عشرات الآلاف في كل عام، وتؤثر التغيرات المناخية سلباً على كل قطاع يحيط بالإنسان سواء القطاع الزراعي او الغذائي، وحتى صحة الانسان لم تسلم من هذه التغيرات فهنالك ازدياد لأمراض الحساسية ومعدلات الاصابة بالأمراض المعوية، والكوليرا والانفلوانزا وامراض الجهاز التنفسي، وقد شهد العراق تغيرات مناخية نتيجة تفاعل عوامل عديدة منها التغيرات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مثل تزايد عدد السكان مما زاد من معدلات انبعاث الغازات الدفيئة، فضلاً عن حرق مصادر الوقود الأحفوري بكثرة، وتوسع مساحات المدن على حساب المظهر النباتي، وكل ذلك أسهم في بروز مظاهر التصحر، فضلا عن الظواهر المناخية القاسية التي تتمثل في زيادة عدد العواصف الترابية والغبار العالق والمتصاعد في الهواء وتلوث مصادر الغذاء، وارتفاع درجات الحرارة التي خلقت ظرفاً ملائماً لنمو وانتشار الآفات و الحشرات الناقلة للأمراض والتي تهدد صحة الانسان، وقلة وتذبذب كمية الامطار الساقطة وهذا كله يؤثر في التربة مما يعني انخفاض الانتاجية الزراعية التي يعيش عليها ثلاثة ارباع العالم، وتهدد التغيرات المناخية الأمن الغذائي بسبب تراجع الموارد المائية وتدهور الغطاء النباتي وتقلص الانتاج الزراعي وزيادة البطالة التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي، كما أنه يؤدي الى خسائر في الارواح وانتهاكات لحقوق الانسان، وزيادة الضغط على المؤسسات العامة والبنى التحتية، و تؤدي الى تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبالنتيجة زيادة النزوح البيئي ومظاهر الهجرة، وأكدت تقديرات البنك الدول لعام 2011 وجود حالات شحة ونقص كبير في مصادر المياه المتجددة في العراق مقارنة بالمدة من 2000 الى 2009 و ربما تصل نسبتها إلى (37%) في المدة من 2020 الى 2030 وتزداد لتبلغ (51%) في المدة من 2040 إلى 2050 .[1]

رابعاً: التحديات السياسية Political Challenges)

إن الفساد السياسي بكل مظاهره من رشوة، وابتزاز، ومحسوبية، و اختلاس الأموال، وتزوير الانتخابات، و استغلال النفوذ، وقمع المعارضين، والتحكم بالقضاء، وغياب الشفافية، ونشر الخطاب الطائفي، فكل هذه الظواهر تأثر بشكل مباشر على العملية التنموية في العراق، ابتداءً بتأثيره في التنمية الاجتماعية، وكيفية تأثر افراد المجتمع بسلوكيات قادة النظام السياسي الفاسد، وانعكاسه على مجمل حياتهم وطريقة معيشتهم وكيف تتحول سلوكيات هؤلاء الافراد الى سلوكيات عدوانية، وعلى الجانب الاقتصادي كيف إن اختلاس الاموال يؤدي الى ضياع حقوق الشعب في عيش حياة حرة كريمة مثل الحصول على الوظائف والخدمات الأخرى، كما ان الفساد السياسي يؤدي الى هدر الاموال العامة، ويوقف عجلة الاستثمار، ناهيك عن اثره الأول والأخير في الجانب السياسي من التنمية الذي يكمن في فقدان الاستقرار السياسي وبروز مختلف مظاهر التخلف والعنف في طريقة التعامل بين الحاكم والمحكوم، وفقدان الثقة بين المسؤول السياسي وأبناء المجتمع، الأمر الذي ادى الى اللامبالاة بالحياة والمشاركة السياسية التي هي اساس نجاح التنمية، فكيف للعملية التنموية أن يكتب لها النجاح والاستمرار، أساسها غير مفعل اصلاً الذي هو الانسان، فالتنمية تبدأ بالإنسان ومن خلال الانسان ومن أجله، واذا غاب حق الانسان واستفحل وانتشر الفساد السياسي، غاب كل منجز تنموي .[2]

خامساً: التحديات الصحية (Health Challenges)

إن الصحة بمفهومها الشامل تعني حالة كاملة وكلية من الرفاه والصحة الجسمية والمادية والنفسية والعقلية والاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع، والصحة تكمن آثارها الإيجابية في التنمية من خلال توفر المستلزمات الصحية بشكل كامل وتكون لائقة ومتطورة وتوفرها يعني زيادة الإنتاجية والاستثمار فالعلاقة بين الصحة والتنمية متفاعلة ومتداخلة [3]، فمثلاً الفقر يؤدي الى انتشار الامراض المعدية وسوء التغذية وارتفاع نسب وفيات الأطفال والناس، وكذلك يسبب الإحباط والاعياء، وامراض الضغط والاكتئاب والقلب، وإن من أهم الامراض التي تؤثر في التنمية هي نقص مياه الشرب والسكن الرديء وانتشار التلوث ومخاطر المهن والمخلفات الصلبة، وغياب الوعي الصحي وهكذا، فالصحة الجيدة لأفراد المجتمع تؤدي الى زيادة مقدرتهم على تأدية الاعمال [4]، وفي قضاء الحويجة تعاني الصحة العامة

---

[6]- دعاء نوري فليح، التغيرات المناخية واثرها في تحقيق التنمية المستدامة: العراق أنموذجا، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 34، جامعة تكريت، العراق، 2024، ص372-375.

[2]- لبنى عادل عبد الرحمن، آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية، بحث منشور في مجلة قضايا سياسية، العدد 72، جامعة النهرين، العراق، 2023، ص66.

[3]- نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية الأسس-النظريات-التطبيقات العلمية، دار هران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص185.

[4]- جلال الاحدب، محاضرات في التنمية البشرية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص111-112.

من مشاكل كثيرة مثل تدهور الخدمات الصحية، وضعف كفاءتها، فضلاً عن أن توزيعها لم يكن حسب الكثافة السكانية، وأن هنالك عدم رضا من قبل المجتمع على الخدمات الصحية .[1]

سادساً: تحديات قانونية (Legal Challenges)

إن أغلب المجتمعات النامية، القانون لا يزال فيها ضعيفاً ومشوهاً، فالأعراف العشائرية والقبلية هي المهيمنة، والعشائر تحاول أن تضع فوق كل مؤسسة شيخاً تابعاً لها، بغض النظر عن كفاءته وقدرته على تولي شؤون المؤسسات، وإن من أوائل مسؤولياته أن يفرض مصالح هيبة القبيلة المنتمي لها، فهنالك اعتقاد سائد أن القبيلة هي أساس الدولة، والقيم البدوية هي أساس توزيع المناصب والمغانم على أبناء القبيلة وبحسب قوتهم ونفوذهم، وعلى الرغم من سعي القبيلة لتشجيع ابنائها على الدراسة والتحصيل العلمي من أجل تدارك سبل العصرنة والتطور وتبادل المصالح مع الدول الأخرى، لكنها في الوقت نفسه تعمل على وضع صبغتها على هذه النخب بما يخدم مصالحها لتجنب أي تغييرات تهدد مكانة القبيلة من قبل هذه النخب .[2]

والمتعارف عليه أن القانون هو الوسيلة الوحيدة الرادعة للاعتداءات والتجاوزات على افراد المجتمع، وإن تعدد السلطات في البلد مثل سلطة القبيلة النابعة من المجتمع البدائي، واختفاء قيم المواطنة والمدنية، هو مؤشر ضعف على الدولة ويصيب القانون بالشلل التام [3]، فضعف الإدارة المحلية والقانون وسيطرة المحسوبية وكثرة الفساد وتدني الثقافة القانونية كلها عوامل تعيق جهود التنمية [4]، ونشير هنا الى أنَّ قضاء الحويجة يعاني من تغلغل مشكلة القبلية في أغلب الدوائر الحكومية، فالخدمات تقدم على أسس عنصرية وقبلية ليس على أسس مهنية، وبسبب ثقافة المنطقة القبلية، القانون اصبح ضعيفاً ولا يشكل أية أهمية لسكان القضاء، مما جعل المشاريع التنموية في الحويجة بدون حماية قانونية قوية تضمن لها الاستمرار.

سابعاً: التحديات الإدارية (Management Challenges)

إن ضعف التنسيق والتفاعل بين القطاعات الحكومية والخاصة والافتقار الى الموارد المادية والبشرية والخبرات التكنلوجية كلها تؤثر في مشاريع التنمية [5]، وعانى قضاء الحويجة من مشكلة تأخر المشاريع التي تأتي إليه بسبب طول الإجراءات الروتينية بين بغداد وكركوك من جهة ومن الحكومة المحلية في كركوك وبين قضاء الحويجة من جهة اخرى، فضلا عن العراقيل التي يفتعلها أصحاب المصالح الخاصة لمنع وصول هذه المشاريع الى القضاء، وتحويلها الى مناطق نفوذهم، كما أن هنالك عدم تنسيق بين الدوائر الحكومية في القضاء خاصةً بين دائرة البلدية وبين دائرتي الكهرباء والموارد المائية .[6]

النتائج:

1. الازمة المعيشية: هنالك انتشار للبطالة بسبب ندرة فرص العمل فسكان القضاء يعانون من صعوبة في الحصول على فرص العمل المناسبة، مما نتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة وصعوبة الأوضاع المعيشية.
2. ضعف الواقع الزراعي: يُعدُّ القطاع الزراعي اساساً لاقتصاد الحويجة، إلا أنه يواجه بعض المشكلات مثل قلة الدعم، وضعف البنية التحتية، مما أثر سلبًا في الإنتاج الزراعي.

---

[1]- عمر غازي عبد الله الجبوري، الكفاءة المكانية والوظيفية للخدمات الصحية والتعليمية في قضاء الحويجة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، 2021 ص283.

[5]- صاحب الربيعي، سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور، مكتبة صفحات للدراسات والنشر، ط1، دمشق، سوريا، 2007، ص17.

[3] المصدر نفسه، ص103.

[4]- صالح عبد الله باحتيلي، التنظيم القانوني لنظام الحكم تجربة حضرموت وميفعة، بدون دار نشر، حضرموت، اليمن، 2024، ص129.

[5]- لبيد عماد وموزاي بلال، رقمنة خدمات المرافق العامة الواقع والافاق والتحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين، المانيا، 2021، ص77.

[6]- معلومات حصل عليها الباحث من قسمي المشاريع والتجاوزات، مديرية بلدية قضاء الحويجة، مديرية بلدية كركوك، وزارة الاعمار والإسكان والبلديات العامة، جمهورية العراق، 2024.

3. ضعف التفاعل والتماسك الاجتماعي: يعاني مجتمع الحويجة من ضعف وتشتت في العلاقات الاجتماعية بسبب التركيبة القبلية وتغليب المصلحة الخاصة على العامة، وانتشار القيم الثقافية السلبية المعطلة للتنمية مما يعيق جهود التنمية وإعادة الإعمار.

4. التغيرات المناخية: إن التغيرات المناخية الحادة تؤثر سلبًا على البيئة المحلية، مما يزيد من صعوبة تأقلم المجتمع مع هذه التغيرات.

5. التحديات الادارية: تؤدي التعقيدات والصعوبات الإدارية والروتين إلى تأخير تنفيذ وإنجاز المشاريع التنموية، مما يثبط من جهود تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الرئيسة.

6. التحديات القانونية: لا زال القانون ضعيفاً وهامشياً، والناس تلجأ في حل مشاكلها الى ما يسمى العرف العشائري، والمعروف أن التنمية في ظل هشاشة القانون لا يمكن أن تحقق أهدافها بصورة كاملة.

7. المخاطر الأمنية المزمنة: إن التوترات والمخاطر تؤدي إلى نزوح السكان، وتعرقل عودة النازحين، مما يؤثر في استقرار المجتمع ويعيق جهود التنمية.

8. الوضعي الصحي: ان عدم لجوء الناس الى ثقافة الفحص الدوري وضعف الوقاية من الامراض، يؤثر في مسار التنمية فالضعف الصحي لا يتوافق مع التنمية.

الخاتمة:

المقترحات:

1. تعزيز الاقتصاد الزراعي من خلال تقديم الدعم الذي يحتاجه المزارعون، وتطوير البنية التحتية الزراعية.

2. تأمين فرص عمل عبر تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وتطوير المهارات والكفاءة المهنية للسكان.

3. تنويع اقتصاد المنطقة عن طريق الدخول بالأسواق التكنلوجية والعمل عن بعد وغيرها من الاعمال الحديثة.

4. تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال برامج المصالحة المجتمعية، ودعم المبادرات المحلية، وتقييم ونقد الثقافة التي لا تتوافق مع روح هذا العصر.

5. تسهيل الإجراءات الإدارية من اجل تسريع تنفيذ المشاريع والاعمال التنموية، وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة.

6. تحسين الوضع الأمني عبر تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي، لضمان بيئة مستقرة تشجع على التنمية المستدامة.

7. . تعزيز جمالية المدينة والحفاظ على نظافة البيئة عن طريق الندوات الثقافية والحملات التطوعية

8. .من خلال القيام بتنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن لقضاء الحويجة أن يقضي على المعوقات الحالية وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة

Reference:

1. Abdullah Saleh Ali, Social Change in Hawija District Center: A Social Anthropological Study, Published Master's Study, Introduction to the College of Arts, University of Baghdad, Iraq, 2006.

2. Ahmed Fayek Ahmed and Muhammad Shalal Khalaf, The Impact of Economic Characteristics on Urban Poverty in Hawija City, Research published in the Kirkuk University Journal for Humanitarian Studies, Volume 19, Issue 2, University of Kirkuk, Iraq, 2024.

3. Ahmed Saleh Abdullah, Social Development Challenges and Ways to Confront Them - A Field Study in Hawija District, Unpublished Master's Thesis, Submitted to the College of Arts, University of Mosul, Iraq, 2022.

4. Amer Abdul Wahab Idan and Jassim Abdul Aziz Abbas, Some of the problems that push farmers to leave their agricultural work and migrate to the city from the point of view of some farmers of the districts of Muqdadiya and Khalis - Diyala Governorate, research published in Al-Taniqi Magazine, Volume 26, Issue 1, Iraq, 2013.Mamdouh Madbouly Nasr and Siham Abdel Aziz Marwan, Economic Development, Open Education Center, 1st Edition, Cairo, Egypt, 2007.

5. Attia Badawi Salman and Ghaith Abdullah Hussein, Dropout among Middle School Students in Hawija District, research published in Tikrit University Journal for Humanities, Volume 29, Issue 5, Iraq, 2022.Samar Saadi Khamis, Women's Work and Status in Karbala - A Field Study, Research Published in the Journal of the College of Education for Girls, Volume 4, Issue 25, University of Baghdad, Iraq, 2024.

6. Belkacem Salatnia and Ihsan Al-Jilani, Basic Curricula in Social Research, Dar Al-Fagr for Publishing and Distribution, 1st Edition, Cairo, Egypt, 2012.

7. Doaa Nouri Fleih, Climate Change and its Impact on Achieving Sustainable Development: Iraq as a Model, Research published in Tikrit Journal for Human Sciences, Volume 1, Issue 34, Tikrit University, Iraq, 2024.

8. Ebtisam Abdul Salam Ibrahim Mustafa, Nassif Jassim Aswad Al-Ahbabi, Geographical Distribution of Terrorist Operations in Kirkuk Governorate and the Resulting Effects for the Period 2011-2022, Research Published in Tikrit University Journal for Humanities, Volume 31, Issue 6, Tikrit University, Iraq, 2024.

9. Emmanuel Niyonzima, Causes of Rural Urban Migration in Rwanda, Search Published in Business and International Economics Studies Journal, Vol. 6, No. 6, Rwanda, 2024.

10. Harith Sirwan Abdullah Al-Jubouri, Spatial Analysis of Family Sizes in Hawija District for 2023, Research Published in Midad Al-Adab Journal, Volume 14, Conference Issue, Kirkuk University, Iraq, 2024.

11. Intisar Abbas Ibrahim Al-Hasnawi, Unemployment Concept - Types - Unemployment of Graduates as a Model, Research published in the Journal of the College of Education for Girls, Volume 27, Issue 4, Al-Nahrain University, Iraq, 2016.

12. Jalal Al-Ahdab, Lectures in Human Development, Dar Amjad for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2015.

13. John Corcoran, Bridge to Literacy No Child or Adult Left Behind, Kaplan Publishing, USA, 2009.

14. Karina V. Korostelina, History Education in The Formation of Social Identity Toward Culture Of PEACE, Palgrave Macmillan, First Edition, USA, 2013.

15. Khalid bin Yousef Barqawi, the phenomenon of terrorism from the perspective of university youth and the role of social work in addressing it, research published in the Arab Journal for Security Studies and Training, Volume 24, Issue 48, Saudi Arabia, 2009.

16. Khalil Ismail, Kirkuk: Studies in the National Composition of the Population, Dar Sardam for Printing and Publishing, No. 2, Sulaymaniyah, Iraq, 2003.

17. Lapid Emad and Mozai Bilal, Digitizing Public Utility Services: Reality, Prospects and Challenges, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 1st Edition, Berlin, Germany, 2021.

18. Lubna Adel Abdul Rahman, The Effects of Political Corruption on Achieving Development, Research published in the Journal of Political Issues, Issue 72, Al-Nahrain University, Iraq, 2023.

19. Michel Todaro, Economic Development, translated by Mahmoud Hassan Hosni and Mahmoud Hamid Mahmoud, Mars Publishing House, English edition, Riyadh, Saudi Arabia, 2006.

20. Muhammad Hamid Abd Hassan Al-Jubouri, Evaluation of Agricultural Services and their Role in Agricultural Development in Hawija District, Unpublished Master's Thesis, Submitted to the College of Education for Human Sciences, Tikrit University, Iraq, 2022.

21. Muhannad Muhammad Hamid and Raed Ahmed Youssef, Population Growth and the Housing Problem in Hawija City for 2022, Research Published in Kirkuk University Journal for Humanitarian Studies, Volume 18, Special Issue, Iraq, 2023.

22. Musab Ahmed Taha, The Role of Agricultural People in the Development of Rural Society - A Field Study in Hawija District, Unpublished Master's Thesis, Submitted to the College of Arts, University of Mosul, Iraq, 2023.

23. Mustafa El-Nashar, In the Philosophy of Culture, Dar Quba for Printing, Publishing and Distribution, 1st Edition, Cairo, Egypt, 1999.

24. Naba Abdul Reda Jawad Al-Zubaidi and Sami Ahmed Abbas, Remote Work and its Impact on the Quality of Career Life - An Analytical Study of the Opinions of a Sample of Teachers at the Iraqi University, Research Published in the Journal of Economic and Administrative Studies, Volume 2, Issue 3, Iraqi University, Iraq, 2023.

25. Nael Abdel Hafez Al-Awamleh, Development Department: Foundations - Theories - Scientific Applications, Dar Oran for Publishing and Distribution, 1st Edition, Amman, Jordan, 2010.

26. Noman Hussein Attia, Raed Ahmed Yousef and Majid Abdullah Fadel, The Impact of Spatial Development on the Manifestations of Deprivation in Kirkuk Governorate, research published in Tikrit University Journal for Humanities, Volume 28, Issue 11, Iraq, 2021.

27. Nour Talabani, Kirkuk Region and Attempts to Change Its National Reality, Bibliotheca Alexandrina, 2nd Edition, Iraq, 1999.

28. Omar Ghazi Abdullah Al-Jubouri, Spatial and Functional Competence of Health and Educational Services in Hawija District, Unpublished Master's Thesis, Submitted to the College of Education for Human Sciences, University of Tikrit, Iraq, 2021.

29. Omar Ghazi Abdullah Al-Jubouri, Spatial and Functional Competence of Health and Educational Services in Hawija District, Unpublished Master's Thesis, Submitted to the College of Education for Human Sciences, University of Tikrit, Iraq, 2021.

30. Sadiq Jabr Al-Mamouri, Terrorism and Human Development in the Arab World, Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, 1st Edition, Amman, Jordan, 2016.

31. Sahib Al-Rubaie, The Authority of Tyranny and the Oppressed Society, Safaat Library for Studies and Publishing, 1st Edition, Damascus, Syria, 2007.

32. Salah Hassan Ahmed, Challenges of Peaceful Coexistence between Ethnic Groups in the Disputed Areas in Iraq - Kirkuk as a Model - A Socio-Political Study, published in the Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 13, Issue 46, University of Kirkuk, Iraq, 2023.

33. Saleh Abdullah Bahitili, The Legal Regulation of the System of Government, The Experience of Hadramawt and Mifa'a, without a publishing house, Hadramawt, Yemen, 2024.